



222 72 830 - 222 72 857  
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل

أمة  
2016



الوزير والنائب السابق ومرشح الدائرة الثانية أحمد باقر متحدثاً (محمد هنداري)



جانب من الحضور خلال افتتاح مقر الانتخابي للوزير والنائب السابق ومرشح الدائرة الثانية أحمد باقر

## خلال كلمته في افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في منطقة القادسية تحت عنوان «العدالة والإصلاح الاقتصادي» باقر: نحتاج إلى إصلاح اقتصادي لمستقبل البلد وعدالة بين الكويتيين جميعاً



باقر متوسطاً بعض الحضور



أحمد باقر متحدثاً

كمن يعمل حتى المغرب، والذي يعمل في مهنة خطيرة بالمطافي، والعمل بالمواد الطبية التي من الممكن أن يصاحبها عدوى، أو العمل في المهن النادرة مثل التمريض أو تدريس الفيزياء والعلوم والرياضيات ليس كمن يعمل في المهن غير النادرة، فيكون هناك قدر من المساواة مع ستة بدلات مهمة جدا تفرق قدر الإمكان وتكون مستحقة، لا كما هو حادث الآن.

وقال إنه في مجلس 99 قدم اقتراحا بقانون ينص على أن الكويتي الذي يعمل بالقطاع الخاص يأخذ إعانة اجتماعية وعلاوة أولاد، تشجيعا للكويتيين لدخول القطاع الخاص، لذلك لا بد من تشجيع الكويتيين على دخول القطاع الخاص بوسائل أخرى، ويقول الله تعالى: (لقد أرسلنا رسلكنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسمة)، ويقول علماء الإسلام: ما أنزلت الشرائع، إلا لتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها.

ومن الأشياء المهمة التي يجب طرحها في المجلس القادم إلغاء الاستثناءات الموجودة في بعض القوانين، والتي تدمر الكويت. والمجلس القادم يعطي الوزير دور انعقاد كامل، أي ما يقارب 8 أشهر، وإذا لم يطبق قانون حماية المنافسة وحماية المستهلك فلا بد أن يخرج هذا الوزير، وقانون المنافس الحدودية والمناطق الجمركية يجب أن ينفذ، وإلا يخرج الوزير كذلك.

وأتمنى من جميع أعضاء مجلس الأمة القادم أن يتعاونوا، وأن يضعوا أيديهم على الجرح، فنحن نحتاج إلى عدالة بين الكويتيين جميعاً، ونحتاج إلى إصلاح اقتصادي لمستقبل البلد.

**لا هواده مع من يريد أن يفرق بين الكويتيين على المذهب أو على القبيلة أو الطائفة فنحن سواسية أمام القانون وهناك أناس تريد أن تدمر البلد وتقسّم أفرادها إلى ولاءات صغيرة**

**ما انتشر الفساد في بلد إلا انهار وانتشر فيه الظلم**

**أتمنى من جميع أعضاء مجلس الأمة القادم أن يتعاونوا وأن يضعوا أيديهم على الجرح لمستقبل البلد**

التي تملكها الكويت، وهذا القانون يحتاج إلى تطبيق فني، وقد رأى هؤلاء الخبراء أن نظام الرواتب في الكويت تسوده الفوضى الشاملة، فقاموا بوضع خط جديد لكل مهنة من المهن مثل: الطب والهندسة والمحاسبة والتدريس، والتي يسمونها الأكثر انتشاراً، والذي رتبته أقل من هذا الخط يقومون برفعه، ومن هم فوق الخط يبقى راتبه مرتفعاً كما هو حتى يتقاعد، وبعد 15 سنة ستكون الرواتب متساوية إلى حد كبير، بمعنى المحاسب الذي يعمل في البترول مثل المحاسب الذي يعمل في دولة، يعلمون أين تسير البلاد، فجميع التقارير الاقتصادية تفيد بأن البلد سيواجه مشاكل اقتصادية في المستقبل، ونحن لم نر أي تقدم، أو شيئاً ملموساً. وقال باقر إنه من القوانين المهمة ذلك قانون «البدل الاستراتيجي» الذي ناقشناها في مجلس التخطيط خمس جلسات مع الشركة الأجنبية

سبب ذلك هو أنه الذي يقوم بالتنسيق بين الوزراء، والسبب الثاني لكي يراقب أداء الوزراء ومدى التزامهم بالقانون، فالقوانين التي تحدث الآن هل راقبها رئيس الوزراء؟ والإنفاق الذي يحدث الآن دون حساب هل راقبه رئيس الوزراء؟ لذلك أن أولى مراحل الإصلاح هو تشكيل حكومة قوية، فانا دخلت 7 مجالس، 6 منها بالانتخاب، وبالاعتين وزيراً، و3 حكومات، دخلت 7 مجالس، 6 منها في عهد سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله، و1 في عهد الشيخ ناصر. ورائنا أن أولى خطوات الإصلاح لا بد أن تكون هناك حكومات رجال دولة، يعلمون أين تسير البلاد، فجميع التقارير الاقتصادية تفيد بأن البلد سيواجه مشاكل اقتصادية في المستقبل، ونحن لم نر أي تقدم، أو شيئاً ملموساً. وقال باقر إنه من القوانين المهمة ذلك قانون «البدل الاستراتيجي» الذي ناقشناها في مجلس التخطيط خمس جلسات مع الشركة الأجنبية

بالقانون السعودي، وعملاً لعدة أشهر لخرج قانون حماية المنافسة، صدر في فبراير 2007 برقم 10 وحتى اليوم لم ينفذ هذا القانون. وخاطب باقر رئيس الوزراء بقوله إن المادة 123 من الدستور تقول: إن مجلس الوزراء هو السلطة المهيمنة على مصالح البلاد، مبيهاً أنه لا قانون للمنافسة الحدودية والجمركية، ولا قانون حماية المنافسة، ولا قوانين إنشاء الشركات المساهمة العامة، وغيرها من القوانين التي تم إصدارها في 2006 عندما كنت رئيس اللجنة المالية، وهي قوانين كانت بالإمكان أن تشغل الشباب، وتأتي بإيراد للدولة، وتقوم بتحريك الدورة الاقتصادية، فعدم تنفيذ القوانين في الحقيقة قضية لا تعرف ما السبب من ورائها، فالوزراء جميعهم من أهل البلد، وهل تعلمون لماذا الدستور الكويتي منع رئيس الوزراء من أن يتقلد أي وزارة؟ فقد ذكرت المذكرة التفسيرية أن

كنت رئيس اللجنة المالية اسمه المنافذ الحدودية والمناطق الجمركية، ومدوب الحكومة عندما أتى لنا في اللجنة المالية وهو شخص نكن له كل الاحترام وهو شخصية معروفة قال: إن المشروع إذا اكتمل سيدر على البلد الكثير من الأموال، مناطق حدودية وجمركية حرة في الجنوب وفي الوسط وفي الشمال، وأنجزنا القانون، وصدر في 2008 وصدق عليه صاحب السمو الأمير وحتى هذا اليوم لم يطبق، وقد كان بالإمكان أن يأتي بإيرادات للدولة، وأن يوظف أعداداً كبيرة من الشباب، مؤكداً أن وهذا المشروع لو أنه اكتمل كان سيدر على البلد الكثير من الأموال، متسائلاً: لماذا تعطل مثل هذه المشاريع؟ وذكر باقر أنه في سنة 2007 تقدم أحد أعضاء مجلس الأمة بقانون في غاية الأهمية اسمه قانون «حماية المنافسة»، حيث اتينا بقانون الأمم المتحدة الاسترشادي الذي تم إرساله إلى كل الدول التامية، واتي

**لا بد من إعطاء الضمانات الكافية للقضاء لأنه يأخذ دوراً أكبر في الكويت وجميع مشاكل البلد السياسية مرت على القضاء الكويتي**

**هما كانت علاقتنا طيبة مع الوزراء فإن أي وزير يخالف ميزان العدالة ويتعامل مع الواسطة والمحسوبية فسيستجوب وتطرّح فيه الثقة**



جانب اخر من الحضور



أحمد باقر متوسطاً اثنين من الناخبين



باقر مستقبلاً المحامي عادل العبدلادي



حديث انتخابي بين باقر واحد أبناء الدائرة

أكد مرشح الدائرة الثانية أحمد باقر أن الكويت على اعتاب مرحلة جديدة، وأن الأحداث أثبتت صحة موقفهم سابقاً، والقائم على ضرورة المشاركة، والسعي لتصحيح الأوضاع.

وأضاف باقر خلال كلمته في افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في منطقة القادسية تحت عنوان «العدالة والإصلاح الاقتصادي» أن أهم القضايا التي يجب أن يتصدى لها المجلس القادم العدالة والإصلاح الاقتصادي. وقال باقر: إننا ننتقد لنعرف العلة، ونسعى للعلاج، ضارباً مثلاً على عدم العدالة بالتفاوت في فرص العمل والرواتب، وكذلك العلاج في الخارج، حيث يسافر البعض وهو غير محتاج، وهناك من هو محتاج للعلاج فعلاً، ولا يجد فرصة للسفر، وكذلك التوزيعات لبعض القطاعات كالمزارع وغيرها دون النظر لدى إنتاجية الشخص. فالين العدالة في انتظار المواطن 15 سنة للحصول على أرض؟ وضرب مثلاً لعدم العدالة بمشروع لشباب كويتيين أرادوا إنشاء مشروع تعليمي رائد، ولكن لم يستطيعوا ذلك، ومثال آخر بالخلل في الكوادر التي أساءت للكويت والكويتيين، وكذلك أساءت لأسرة الصباح الكريمة التي تتعامل بمسافة واحدة من الجميع.

وتساءل باقر: هل يجوز ألا يحصل الكويتي على حقه إلا بواسطة شخصية، أو قبلية أو مصلحة؟ ثم تحدث بعد ذلك عن المشاريع الصغيرة والتي وضعت لها ميزانية وميزان 10 سنوات ولم تنفذ وتوقفت جميع المشاريع، وقال: نحن نحتاج إلى مشروع (مارشال) لتوفير الخدمات وتوفير الأراضي لتنفيذ المشاريع لكي يشتغل الشباب، لافتاً إلى أنه وخلال 10 سنوات سيخرج 450 ألف كويتي أين سيعملون، وكيف سيتزوجون ويؤسسون أسر؟!.

وبين أن كل خبراء الاقتصاد محلياً وعالمياً شددوا على ضرورة توفير مصادر دخل آخر، وإطلاق العنان للقطاع الخاص ليساهم في الناتج العام للدولة وتوظيف الشباب، وبناء مصانع، رافضاً في الوقت نفسه شراء مصانع خارج الكويت، مصانع تبني في الكويت بصرف من أرباحها على الشباب عندما يتوظفون فيها. وزاد باقر: هناك مشروع أنجزناه في مجلس 2006 عندما